

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
و بعد هذه رسالة في بيان انحصار انواع كيفية
 النسبة اما في الضرورة ومقابلتها واما في الدوام ومقابلتها فاما في
 قد كان ما في عنده من اهل الغريب بعض المحققين فاجتهد بما يحجب
 ثم سألني عن بعض التسلسل الاشراف وطلب ان اكتب ذلك له فاست
 ما يصعب على كثير من المحققين وسببها باختلاف المشتاق بين انحصار
 الكيفية اما في الضرورة ومقابلتها واما في الدوام والاطلاق واسه اسأل
 ان ينفع بها وهو محسب وبعثت الوكيل **اعلم** ان الامكان الخارج له
 اعتباران فان اخذ من حيث مفهومه مع جميع الجهات او من حيث
 نسبتها الى ايجاب او سلب قابل للضرورة لانه كلما كان الايجاب مثلا
 قابل للضرورة والسلب وبالعكس فاحضرت المادة بحسب هذا في الضرورة
 واللا ضرور وكذا الاطلاق ان اخذ من حيث مفهومه مع جميع الجهات
 الفعلية وان اخذ من حيث نسبتها الى ايجاب او سلب قابل للدوام
 وبهذا يظهر كلام الشيخ الشومسي في شرح مخترع وقولنا استشكل
 وجه الاشكال انهم قد ذكروا ان المحسوس الامكان اعراضا في الكمية
 امر الموجبات فيكون الامكان اعراضا من الضرورة والممكنة اعراضا من الضرورة
 وكذا ذكروا ان الاطلاق اعراضا للواجب وان المطلقة اعراضا للفعليات
 فكيف تتقابل الضرورة والامكان ويتناقضان وكيف يتقابل الدوام
 والاطلاق ويتناقضان وعبارة الشيخ الشومسي فيها اعلم ان انواع
 كيفية النسبة كلها منحصر في الضرورة ومقابلتها او الدوام ومقابلتها
 فاحدها يكفي في المصادم كل معقول فهو منحصر بين الشيء ومقابلته
 الا واسطة بين المتضمنين وانما ليست في الاصل باحد مما في الاخر
 لاننا اذا كنا المتضمن على جميع انواع الكميات لمعرف منها جميع المتقاربا
 الموجبات ثم قال في الضروريات والممكنات تتقابل والدوام والاطلاقات
 تتقابل

متقابلته انتهى فعلم ان الممكنات وذلك يستلزم ان الاحكام تتقابل للضرورة
 الضرورية وذكر ان المطلقات تتقابل الدوام وذلك يستلزم ان الاطلاق
 يتقابل الدوام وحل الاشكال ان المتقابل بين ما ذكر في الجدل ان يحصل
 المتقابل بين ما ذكر عند الاختلاف بالايجاب والسلب وانما يتحمل على
 ان مواد ان الممكنات من حيث عمومها تتقابل للضرورة من حيث خصوصها
 او المطلقات من حيث عمومها مقابلتها للدوام من حيث خصوصها كما
 يقال الحيوان من حيث عمومها مقابل الانسان من حيث خصوصها
 باعتبار ان الاعراض تتقابل الاخصية لان هذا خلاف ظاهر سياقه
 كلامه على ان الممكنات ليست كلها اعراضا من الضروريات وليس
 الاحكام ايضا جميع انواعها اعراضا من الضروريات فان الممكنة المختصة
 بما ينسب للضرورة الذاتية فاذا عرفت هذا فان شئت قلت كيفية
 النسبة منحصر في ضروريات الايجاب وامكان السلب وان شئت قلت
 في الضروريات واللا ضروريات اذ اطلاق السلب في الامكان هو امكان السلب
 وان شئت قلت ضروريات السلب وامكان الايجاب ويشمله ايضا قولنا
 الضروريات واللا ضروريات اذ اطلقت في السلب قال بل ما عدم ضروريات
 السلب وعدم ضروريات السلب هو امكان الايجاب وان شئت قلت في دوام
 الايجاب والاطلاق السلب وان شئت قلت في الدوام واللا دوام اذ عدم
 دوام الايجاب هو اطلاق السلب وان شئت قلت في اطلاق الايجاب
 ودوام السلب ويشمله ايضا الدوام واللا دوام اذ الدوام في السلب
 يقابله عدم دوام السلب وعدم دوام السلب هو اطلاق الايجاب قال
 السعد لا يقال ان اريد مفهوم الضروريات واللا ضروريات والدوام واللا دوام
 فهنا جهات لغز مثل الاطلاق الحقيق والوقت وان اريد ما صدق عليه
 هذه الضروريات واللا ضروريات فلا حيلة الى ذلك الا انه لا دوام ولا لا دوام
 في احد التقيضين من الضروريات واللا ضروريات لان قول المراد الاول وما
 ذكره يعني صاحب الشبهة من الضروريات واللا دوام وتقيضها ثم لا يصح
 متقابل

Copyrighted material